بسم الله الرحمن الرحيم

∞∞∞

تم رفع هذه الرسالة بواسطة / سلوي محمود عقل

بقسم التوثيق الإلكتروني بمركز الشبكات وتكنولوجيا المعلومات دون أدنى مسئولية عن محتوى هذه الرسالة.

ملاحظات: لا يوجد

اثر اللامركزية فى تحسين أداء الصناديق الخاصة

دراسة ميدانية على ممثلى وزارة المالية بالمديرية المالية بمحافظة الأسكندرية

The effect of decentralization on improving performance of special fund

An Empirical study on Representatives of Ministry of Finance in Financial Directorate in Alexandria Governante

بحث تكميلى مقدم للحصول على درجة الماجستير فى إدارة الأعمال

مقدم من الباحثة

سوزى نظير منصور سلامة

تحت إشراف

الأستاذة الدكتورة

طمـــان عرفـــات

أستاذ الإدارة الأعمال المساعد

كلية التجارة – جامعة عين شمس

٢٠٢٢

وحدة الشهادات المهنية

بحث مقدم للحصول على درجة الماجستير فى إدارة الأعمال

مقدم من/

الباحثة/ سوزى نظير منصور سلامة

عنوان الرسالة/ اثر اللامركزية فى تحسين اداء الصناديق الخاصة

انعقدت لجنة المناقشة والحكم على الرسالة كل من السادة الاساتذه

١ الاستاذ الدكتور/ نادر ألبير

استاذ ورئيس قسم إدارة الاعمال – كلية التجارة – جامعة عين شمس

٢ الاستاذة الدكتورة/ طمان عرفات

استاذ إدارة الاعمال – كلية التجارة – جامعة عين شمس (مشرفاً)

٣ الدكتور/ نادية حسين

وكيل البنك المركزى – سابقاً

تاريخ المناقشة / / ٢٠٢٢

ختم الاجازة

/ / ٢٠٢٢

اجيزت الرسالة بتاريخ

/ / ٢٠٢٢

موافقة مجلس الإدارة

/ / ٢٠٢٢

موافقة مجلس الجامعة

/ / ٢٠٢٢

أهـــداء

"إلى كل من ساعدنى فى
عمل هذا البحث وخروجه
إلى النور"

شكر وتقدير

الشكر لله أولا على فضله وتوفيقه لى لاتمام هذا البحث كما اتقدم بوافر الشكر وعظيم الامتنان والتقدير إلى

الاستاذة الدكتورة / طمان عرفات استاذ إدارة إدارة الأعمال فى كلية التجارة جامعة عين شمس لتفضلها بالاشراف على هذه الرسالة ولما بذلته من وقت وجهد فى توجيه ومتابعة الباحثه وحرصها الدائم على تقديم العون والدعم لها طوال فترة البحث. ولقد استفدت كثيراً من علمها وأخلاقها الحميدة فلم اشعر يوماً انها مشرفاً من تواضعها بل لكن بمثابة اخت غالية وعزيزة. فلسيادتها كل الشكر والامتنان وجزاها الله عنى وعن جميع الباحثين خير الجزاء ومتعها الله بوافر الصحة والعافية واطال الله عمرها والهمها الصواب والرشد فى عملها.

الاستاذ الدكتور / نادر ألبير استاذ ورئيس قسم إدارة الاعمال بكلية التجارة جامعة عين شمس. لقبوله رئاسة لجنة المناقشة والحكم على هذا البحث لسيادته كل الشكر والتقدير والامتنان على هذا الجهد، وللباحثه الشرف ان يوضع اسم الدكتور على هذا البحث.

الدكتورة / نادية حسين وكيل البنك المركزى – سابقاً ، لقبولها المشاركة فى لجنة المناقشة والحكم على هذا البحث ولسيادتكم جزيل الشكر والامتنان

كما اتقدم بالشكر إلى جميع اساتذتى وزملائى وكل من ساهم وتعاون وعمل على إخراج هذا البحث

الباحثة

سوزى نظير منصور

قائمة المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
قائمة الجداول	د
قائمة الأشكال	هـ
مستخلص البحث باللغة العربية	و
مستخلص البحث باللغة الإنجليزية	ز
الفصل الاول: الاطار العام للبحث	
المقدمة	٢
الخلفية النظرية للبحث	٢
المصطلحات المستخدمة فى البحث	٥
اراء خبراء الاقتصاد فى الصناديق الخاصة	٦
الدراسات العربية السابقة	١٢
مشكلة البحث	١٦
أهمية البحث	١٧
فروض البحث	١٨
أهداف البحث	١٨
نموذج متغيرات البحث	١٨
مجتمع وعينه البحث	١٩
المقاييس المستخدمة	٢٠
اساليب التحليل الاحصائى	٢١
حدود الدراسة	٢١
هيكل البحث	٢١

تابع قائمة المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
الفصل الثاني: نظرة عامة للصناديق والحسابات الخاصة واهم المشكلات المعاصرة	
المقدمة	٢٤
نظرة تاريخية لنشأة الصناديق والحسابات الخاصة	٢٤
مفهوم الصناديق والحسابات الخاصة	٢٥
أنواع الصناديق والحسابات الخاصة	٢٧
اهم صور المخالفات التى شابت الصناديق والحسابات الخاصة	٣٢
الفصل الثالث: اللامركزية فى الصناديق الخاصة	
المقدمة	٣٨
مفهوم اللامركزية	٣٨
أنواع اللامركزية الادارية	٣٩
مفهوم اللامركزية المالية	٤٠
دعم التحول إلى اللامركزية المالية	٤٣
الاثار السلبية للمركزية على الموازنة العامة للدولة	٤٥
الحلول العملية التى سعت إليها وزارة المالية لتصحيح أوضاع الصناديق	٤٧
مستقبل الصناديق والحسابات الخاصة	٥٠
الفصل الرابع: الدراسة الميدانية	
تصميم استمارة الاستقصاء	٥٤

تابع قائمة المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
الأساليب الإحصائية	٥٥
مجتمع البحث	٥٥
اختبار الصدق والثبات	٥٨
التحليل العاملى الاستكشافي	٥٩
الإحصائيات الوصفية	٦٤
اختبار فروض البحث	٧٠
الفصل الخامس: مناقشة نتائج الدراسة والتوصيات	
مناقشة نتائج الدراسة	٧٩
التوصيات	٨٠
حدود الدراسة وفرص البحث المستقبلية	٨١
المراجـــع	
المراجع العربية	٨٤
الملاحـــق	
ملحق رقم (١) قائمة الاستقصاء	٨٧
ملحق رقم (٢) ملخص البحث باللغة العربية	
ملحق رقم (٣) ملخص البحث باللغة الانجليزية	

قائمة الجداول

رقم الجدول	اسم الجدول	رقم الصفحة
١	الدراسات العربية السابقة الخاصة بالحسابات والصناديق الخاصة	١٢
٢، ٤	مجتمع البحث	١٩، ٥٥
٣	توزيع مفردات مجتمع البحث الداخلة	١٩
٥	عينة البحث	٥٦
٦	توزيع مفردات مجتمع البحث الداخلة فى التحليل الإحصائي	٥٧
٧	اختبار الصديق والثبات	٥٨
٨	التحليل العاملى الاستكشافى لبعد اللامركزية	٦٠
٩	التحليل العاملى الاستكشافى لمعيار الهيكلية	٦١
١٠	التحليل العاملى الاستكشافى لمعيار الحوكمة	٦٢
١١	التحليل العاملى الاستكشافى لمعيار المساءلة والشفافية	٦٣
١٢	التحليل العاملى الاستكشافى لمعيار سلوك الصندوق	٦٤
١٣	الإحصائيات الوصفية لعبارات اللامركزية والمقياس الكلى للامركزية	٦٥
١٤	الإحصائيات الوصفية لمعيار الهيكلية	٦٦
١٥	الإحصائيات الوصفية لمعيار الحوكمة	٦٧
١٦	الإحصائيات الوصفية لمعيار المساءلة والشفافية	٦٨
١٧	الإحصائيات الوصفية لمعيار سلوك الصندوق	٦٩
١٨	اختبار الفرض الفرعى الأول	٧٠
١٩	اختبار الفرض الفرعى الثاني	٧٢
٢٠	اختبار الفرض الفرعى الثالث	٧٣
٢١	اختبار الفرض الفرعى الرابع	٧٥
٢٢	اختبار الفرض الرئيسي	٧٦

قائمة الاشكال

رقم الشكل	اسم الشكل	رقم الصفحة
١	نموذج متغيرات البحث	١٨

مستخلص الدراسة

عنوان البحث:

اثر اللامركزية فى تحسين اداء الصناديق الخاصة

دراسة ميدانية على ممثلى وزارة المالية بالمديرية المالية بمحافظة الاسكندرية

فرضية البحث:

فى ضوء المشكلة البحثية يمكن صياغة فروض البحث :

- يوجد **فرض رئيسى** وهو

يوجد أثر معنوى ذو دلالة احصائية للامركزية على اداء الصناديق الخاصة.

- وينبثق منه عدة **فروض فرعية**

١- يوجد اثر ذو دلالة احصائية للامركزية على معيار الهيكلية

٢- يوجد اثر ذو دلالة احصائية للامركزية على معيار الحوكمة

٣- يوجد اثر ذو دلالة احصائية للامركزية على معيار المساءلة والشفافية

٤- يوجد اثر ذو دلالة احصائية للامركزية على معيار سلوك الصندوق

نتائج الدراسة:

١) أن هناك موافقة من عينة البحث لعبارات اللامركزية وذلك يتضح من التحليل العاملى الاستكشافى اللامركزية

٢) أن هناك موافقة على عينة البحث لعبارات اداء الصناديق الخاصة وهى ٤ معايير وهى : الهيكلية، والحوكمة، والمساءله والشفافية، وسلوك الصندوق وذلك كما ينضح من التحليل العامل الاستكشافى لمقياس اداء الصناديق.

٣) ان اداء الصناديق الخاصة يتأثر طردياً باللامركزية ومن ثم يتم إثبات الفرض الرئيسى "يوجد اثر معنوى ذو دلالة احصائية للامركزية على اداء الصناديق الخاصة. ويتضح ذلك من نتائج تحليل الانحدار البسيط لاثر اللامركزية على اداء الصناديق الخاصة.

الكلمات المفتاحية :

- اللامركزية

- الصناديق الخاصة

Abstract of the research

search title:

The effect of decentralization on improving performance of special fund An Empirical study on Representatives of Ministry of Finance in Financial Directorate in Alexandria Governance

Search Hypothesis:

- There is a **main assumption** which is

There is a statistically significant effect of decentralization on the performance of private funds.

- Several **sub-hypotheses emerge** from it

1. There is a statistically significant effect of decentralization on the structural criterion
2. There is a statistically significant effect of decentralization on the governance standard
3. There is a statistically significant effect of decentralization on the accountability and transparency criterion
4. There is a statistically significant effect of decentralization on the fund's behavior standard

Results:

1) There is agreement from the research sample for the terms of decentralization, and this is evident from the exploratory factor analysis of decentralization
2) There is approval of the research sample for the performance terms of special funds, which are 4 criteria: structure, governance, accountability and transparency, and the behavior of the fund, as is evident from the exploratory factor analysis of the funds' performance scale.
3) The performance of special funds is directly affected by decentralization, and then the main hypothesis is proven: "There is a significant and statistically significant effect of decentralization on the performance of private funds. This is evident from the results of a simple regression analysis of the impact of decentralization on the performance of private funds.

key words:

- Decentralization
- Special fund

الفصل الأول

الاطار العام للبحث

أولا : المقدمة

ثانيآ : الخلفية النظرية للبحث

ثالثآ : المصطلحات المستخدمة فى البحث

رابعآ : اراء خبراء الاقتصاد فى الصناديق الخاصة

خامسآ : الدراسات السابقة

سادسآ : مشكلة البحث

سابعآ : أهمية البحث

ثامنآ : فروض البحث

تاسعآ : أهداف البحث

عاشرآ : نموذج البحث

حادى عشر : مجتمع وعينة البحث

الثانى عشر : المقاييس المستخدمة

الثالث عشر : أساليب التحليل الإحصائى

الرابع عشر : حدود الدراسة

الخامس عشر : هيكل البحث

السادس عشر : الخلاصة

أولاً: المقدمة:

يتم إنشاء الصناديق والحسابات الخاصة بموجب قوانين أو قرارات جمهورية أو قرارات من السادة الوزراء أو السادة المحافظين، وذلك لتحقيق أهداف محدده أو تأدية خدمات إجتماعية أو صحية أو ثقافية أو اقتصادية أو علمية أو تنموية أو غيرها.

نعرض نبذة عن الصناديق الخاصة فى دول العالم المختلفة بشكل من الايجاز ..

إن دول العالم تقوم فى بعض الاحيان .. بإنشاء حسابات وصناديق خاصة تكون لها لوائح مالية وتنظيمية خاصة بها، ومع ذلك فإن هذه الدول تُصِّرُ على أن تدرج موازنات هذه الحسابات ضمن الموازنة العامة للدولة ... سواء كان ذلك بشكل تفصيلى وفقا لبنود الموازنة المعتادة .. أو فى بشكل اعتمادات إجمالية سنوية ...

ولنضرب مثلا بالصناديق الائتمانية بالولايات المتحدة الامريكية، حيث أن جميع هذه الصناديق مدرجة داخل الموازنة .. باستثناء صندوقين ائتمانيين للتقاعد والحماية الاجتماعية ...

وفى هذا الأمر .. تشير الخبرات الدولية إلى أن انقسام الصناديق والحسابات الخاصة إلى مئات أو آلاف من الوحدات الجزئية، يؤدى بالتالى إلى إضعاف إدارة المالية العامة.

فعلى سبيل المثال .. عدد كبير من الصناديق الخاصة فى دول أوروبا الوسطى والشرقية فى بداية التسعينيات بما فيها روسيا، بولندا، بلغاريا وتركيا .. كان لها أثر سلبى على الاداء المالى الكلى الخاص بها ..

وتشير الخبرات المصرية إلى نفس التوجه، حيث أن الصناديق والحسابات الخاصة بمصر .. عادة ما تتفرع عنها العشرات بل المئات من الصناديق الفرعية .. حيث يكون من المستحيل تتبعها وإخضاعها للرقابة ...!!!

ثانياً: الخلفية النظرية للبحث:

لقد نظمت عملية إصدار الصناديق الخاصة والحسابات الخاصة وأيضاً تحديد قواعد استخدامها أربعة قوانين وقرارات ...

✸ ولقد صدر القانون الأول فى عهد الرئيس الاسبق السادات، وكان ينص بجواز إصدار الصناديق الخاصة، واشترط أن يتم الصرف منها طبقا للقوانين والقواعد...

وصدر هذا القانون فى ٢٩ من يوليو بتوقيع الرئيس السادات تحت رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة للدولة، والذى أجاز فى الباب الثانى منه الخاص بالتمويل والصناديق الخاصة فى المادة

(٢٠) .. "يجوز بقرار من رئيس الجمهورية إنشاء صناديق تخصص فيها موارد معينة لاستخدامات محددة..، ويعد الصندوق موازنة خاصة طبقا للقواعد والاحكام المنصوص عليها فى هذا القانون .. والقواعد الخاصة بالمؤسسات العامة"..

✸ أما القانون الثانى فقد صدر فى عهد الرئيس السابق الاسبق (حسنى مبارك) وتضمن إصدار الصناديق وخضوعها لأحكام الرقابة والضبط على إيرادتها ومصروفاتها وصدر هذا القانون فى ٢٥ من يوليو سنة ١٩٨١ تحت رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ بشأن المحاسبة الحكومية .. وقضى فى مادته الأولى رقم (١٨) "بأنه يجوز للجهات الادارية وبموافقة وزير المالية فتح حسابات خاصة بالبنك المركزى أو غيره من بنوك القطاع العام، لما تتلقاه من تبرعات أو إعانات أو هبات أو منح أو أيه موارد أخرى خارج الموازنة العامة ..، ويفرد لكل منها حساب خاص ويتم الصرف فى الغرض الذى قدمت من أجلة" ... كان هناك قرار لرئيس مجلس الوزراء ذلك الحين تحت رقم ٨٧٥ لسنة ١٩٨٦ ... مكون من ثلاثة مواد، للترخيص للمحافظين بتخصيص حسابات فرعية بحسابات الخدمة والتنمية المحلية ونص على الآتي:

- **المادة الأولى:**

"يتولى المحافظون إصدار القرارات والقواعد المنظمة لحساب الخدمات والتنمية المحلية بالمحافظات والمراكز والمدن والقرى، ويجوز للمحافظين بالتنسيق مع وزارة التخطيط تخصيص حسابات فرعية بالحسابات المذكورة لإنشاء مشروعات لهذه الوحدات تقوم على الجهود الذاتية للمواطنين ...، ويكون تخصيص الحسابات الفرعية للمشروعات التى تقوم فى الاحياء بالجهود الذاتية فى حسابات الخدمات والتنمية المحلية للمحافظات أو المدينة التى يتبعها الحى بحسب الاحوال" ...

- **المادة الثانية:**

"تخصص لكل مشروع من المشروعات المشار إليها بالمادة السابقة المبالغ التى أسهم بها المواطنون لانشائه، ولا يجوز استخدام تلك المبالغ فى غير الاغراض المخصصة لها" ...

- **المادة الثالثة:**

"ينتهى تخصيص الحساب الفرعى لكل مشروع بعد الانتهاء من تنفيذه، ويؤول فائض الحسابات إلى حساب الخدمات والتنمية المحلية بالوحدة المختصة" ...

أما الدكتور أحمد نظيف رئيس الوزراء الاسبق، فقد أصدر قرارين فى شأن الصناديق الخاصة عامى ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، وذلك بترشيد الأنفاق الحكومى، كما حظر على الوزارات والمصالح الحكومية ووحدات